الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

محمد شمس الدين: 48% من المقيمين غير لبنانيين والنسبة إلى ارتفاع

في اي دولة من دول العالم، هناك سقف لاعداد الاجانب المسموح وجودهم على ارض الدولة، وتوضع الشروط المفترض توافرها لاستقدام الاجانب، وهي غالبا تكون لنقص في مجالات وتخصصات معينة، ويمنع تجاوز النسبة المسموح بها تحت اي ظرف من الظروف

يعاني لبنان منذ نشأته ازمة توافد الاجانب الى ربوعه، لاسيما العمالة الموسمية، وغالبا ما كان التسرب يحصل بطرق غير شرعية لكنه لم يكن مزمنا، انما كان هناك غض للطرف لحاجات سوق العمل وتحديدا العمالة السورية، كما ان لبنان عانى مع بدايات استقلاله وتحديدا في العام 1948 من موجة اللجوء الفلسطيني نتيجة تهجير الفلسطينيين من ارضهم من قبل العصابات الصهيونية، وتكرر الامر في العام 1967. الا ان الطامة الكبرى كانت مع بداية الازمة السورية في العام 2011 بحيث وفد الى لبنان ما يقارب مليونين ونصف مليون نازح، بما يفوق طاقته على التحمل كونه بلد عبور وليس بلد لجوء. ناهيك بالاعداد الموجودة على ارضه من جنسيات مختلفة.

قاربنا هذا الخطر الكبير والازمة الوطنية بالارقام والتحليل مع الباحث في الشركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين الذي قدم شرحا وافيا حول المخاطر والتحديات، والاهم وجوب المباشرة بتطبيق القانون بالتوازي مع صدور تشريعات جديدة.

■ هل لبنان امام خطر ديموغرافي جراء تزايد اعداد الاجانب على ارضه؟

□ لبنان حالة فريدة بين دول العالم في الكثير من الحالات والقضايا والاوضاع ومنها الوضع الديمغرافي، ولبنان هو الدولة الوحيدة في العالم التي يقيم اكثر من ربع السكان خارج وطنهم. فالهجرة اللبنانية قديمة وتعود الى العام 1854 مع انطونيوس البشعلاني اول مهاجر لبناني، وبعده كانت قوافل من المهاجرين نتيجة الاوضاع الامنية والاقتصادية. وتشير التقديرات الى ان المهاجرين من اصول لبنانية قد ناهز عددهم 10 ملايين لكن معظمهم تخلى عن هويته اللبنانية. نقدر اليوم ان عدد المهاجرين والمسافرين اللبنانيين الذين يحملون الجنسية اللبنانية يقارب 1.6 مليون لبناني، ولا نعرف عدد اللبنانيين الذين يحملون الجنسية اللبنانية، اذ ان آخر احصاء للسكان جرى في العام 1932 وبلغ عددهم حينها 875252 نسمة، ومنذ ذلك الحين ولاسباب واعتبارات طائفية لم يجر اي تعداد للسكان، ولكن التقديرات تشير الى ان عدد من يحمل الجنسية اللبنانية في بداية العام 2023 يقارب 5.8 ملايين نسمة منهم 1.6 مليون غير مقيم اي ما يشكل نسبة 27.6% وهذه ظاهرة خطيرة وغير موجودة في اي دولة من دول العالم. ما يبعث على القلق ان هذه الاعداد الى تزايد نتيجة الاوضاع الامنية والاقتصادية التي يمر بها لبنان منذ سنوات. فخلال الاعوام 2017-2022 وصل عدد المهاجرين والمسافرين الى 275 الفا منهم 80 الفا في العام 2021، في مقابل هجرة وسفر اللبنانيين باعداد كبيرة هناك اعداد كبيرة من غير اللبنانيين يأتون ويقيمون في لبنان مما يشكل تهديدا آنيا ومستقبليا للديمغرافيا اللبنانية.

■ هل من ارقام واضحة عن وجود الاجانب في لبنان؟

□ لا توجد احصاءات رسمية موثقة عن اعداد غير اللبنانيين المقيمين في لبنان، وهذا مؤشر الى فشل كل مؤسسات الدولة في احصاء وضبط اعداد غير اللبنانيين، لكن استنادا الى الابحاث الميدانية والى الارقام الرسمية المتوافرة نقدر ان عدد غير اللبنانيين من عرب واجانب المقيمين في لبنان بصورة شرعية وغير شرعية يقارب 2 مليون شخص. وكما سبق وذكرنا عن عدد اللبنانيين المقيمين والبالغ 4.2 ملايين فان نسبة غير اللبنانيين تشكل ما مجموعه 48% من اللبنانيين، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع في فترة قصيرة في حال زيادة اعداد اللبنانيين المهاجرين والمسافرين نتيجة الاوضاع المتردية، وقد يصبح غير اللبنانيين اكثر من نصف السكان اللبنانيين وهذه ظاهرة فريدة غير موجودة الا في بعض دول الخليج العربي.

■ هل لديكم ارقام حول عدد النازحين السوريين؟

□ مع الاسف، على الرغم من خطورة النزوح السوري المستمر منذ العام 2011 مع بدء الحرب في سوريا لا يتوافر رقم عن الاعداد، والدولة اللبنانية ترمي بمسؤولية فشلها في هذا الامر على مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة وتطالبها باعطائها الارقام بينما المفترض ان يحصل العكس، هناك ارقام كثيرة متداولة منها:

1- الرقم المسجل لدى مفوضية اللاجئين ويبلغ 876 الفا وهو طبعا لا يشمل جميع السوريين.

2- الرقم لدى المديرية العامة للامن العام والبالغ 2.030 مليون.

3- الرقم الذي تتبناه العديد من المؤسسات وهو 2.2 مليون.

اقدر العدد هو نحو 1.6 مليون سوري، وذلك استنادا الى المعطيات التالية: عدد النازحين السوريين وصل الى القمة في العام 2017 وبلغ 2.5 مليون سوري، ومنذ ذلك الحين كانت اعداد القادمين محدودة جدا بينما غادر نحو 150 الفا الى دول اخرى كفرنسا والمانيا والسويد وسويسرا وهي قبلتهم لحاجاته

الباحث في الشركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

الاقتصادية وفقا لمواصفاتهم المهنية والعمرية، وهناك 450 الفا عادوا الى سوريا ضمن قوافل العودة الطوعية التي نظمها الامن العام، ونحو 300 الف عادوا كافراد، مما يعني ان العدد الموجود هو نحو 1.6 مليون. لكن الخطورة في موضوع النزوح السوري بالاضافة الى العبء الاقتصادي، هناك موضوع الولادات اذ تبلغ نسبة الزيادة السكانية لدى اللبنانيين اقل من 1% سنويا بينما هي لدى السوريين اكثر 3%. وفي حال بقاء المعطيات الحالية، فانه بعد 53 عاما اي في العام 2076 سيصبح عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان 7.116 ملايين مقابل 7.118 ملايين سوري، اي اكثر من عدد اللبنانيين.

■ ماذا عن اعداد اللاجئين الفلسطينيين؟

□ كما حالة النزوح السوري هناك ارقام عن عدد اللاجئين الفلسطينيين، منها الرقم لدى مديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات والبالغ نحو 800 الف لأن المديرية تسجل عدد الولادات ولا تعرف او تأخذ علما باعداد المغادرين لشطبهم (اذ تشطب الوفيات فقط)، لاسيما بعد اجتياح اسرائيل في العام 1982 وحرب المخيمات في العام 1985، وهنالك رقم الاونروا والبالغ 489 الفا وهو عدد المسجلين لديها، كما قامت في

> **اعداد كبيرة من غير اللبنانيين يقيمون في لبنان ما يشكل تهديدا آنيا ومستقبليا للديموغرافيا اللبنانية**

العام 2017 لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني برئاسة الوزير السابق حسن منيمنة بالتعاون مع ادارة الاحصاء المركزي اللبناني وجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني باجراء احصاء للفلسطينيين في لبنان. وبلغ العدد 175 الفا، وهو طبعا عدد قليل لم يشمل كل الفلسطينيين لاسيما خارج المخيمات، لكن الرقم الحالي وفقا للابحاث والدراسات يقارب 300 الف.

■ هل من ارقام عن اعداد الاجانب من جنسيات اخرى؟

□ هناك اعداد من الاشقاء العرب (مصريين وعراقيين بشكل اساسي) ومن الاجانب (اثيوبيين وبنغاليين بشكل اساسي) وهؤلاء معظمهم من العمال عدد المقيمين بشكل شرعي هو 85 الفا مقابل 100 الى 110 الاف يقيمون بطريقة غير شرعية، اما دخلوا خلسة او دخلوا بطريقة شرعية ولم يعمدوا الى تجديد اوراقهم الرسمية، اي ما مجموعه 185 الى 195 الفا.

■ لماذا يعاني لبنان دائما من دخول اجانب بطرق غير شرعية، وكيف السبيل الى منعها؟

□ كم سبق واشرت، ثمة حالة ترهل في الدولة منذ سنوات وزاد الامر خلال السنوات الماضية. هناك حدود برية مع سوريا بطول 375 كلم وهي غير مراقبة لعدم توافر الامكانات كما تقول الاجهزة الامنية المعنية بالاضافة الى صعوبة المنطقة. كذلك هناك تهاون في تطبيق القانون لمنع الهجرة غير الشرعية، لذا لا سبيل الى منع الدخول غير الشرعي الى لبنان الا بتطبيق القانون اولا على المواطن اللبناني الذي يسهل ويقبل "بتشغيل" العامل الاجنبي غير الشرعي وبعدها ترحيل المقيم غير الشرعي. الامر يحتاج الى تطبيق القانون والتعاون بين المواطن اللبناني والسلطة المكلفة تنفيذ القانون.

■ ماذا يعني بالارقام هذا العدد الكبير من الاجانب في لبنان قياسا بمساحته وعدد سكانه؟

□ كما سبق وذكرت،هذه ظاهرة فريدة تقتصر على لبنان وغير موجودة في دول العالم، الكثافة السكانية هي 600 نسمة / كلم 2 وهي كثافة عالية جدا تسبب الازدحام والفوضى وتراجع القدرة في توفير الخدمات الاساسية. نحن في ازمة وجودية كبرى، وعلينا التعامل مع موضع المقيمين غير اللبنانيين في لبنان بطريقة علمية تقوم اولا على احصاء الاعداد والخصائص العمرية والمهنية، وبعد ذلك اعداد خطة مرحلية لترحيل من لا نحتاج اليهم في دورتنا الاقتصادية، والابقاء على الاعداد التي نحتاج اليها وتسوية اوضاعها بشكل قانوني، كالحصول على اقامة من الامن العام واجازة عمل من وزارة العمل وان تكون الرسوم مرتفعة للحد من الاعداد، وان لا تمنح اية اجازة عمل الا في مهن تعاني النقص ولا تتوافر لها اليد العاملة اللبنانية الكافية.